الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

تقرير حول قطاع الصناعات الاستخراجية

٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

مقدمة :

اتسمت السنوات الأربع الأخيرة بتقلبات شديدة في أسعار النفط الخام ، حيث بلغ معدل سعر البرميـــل الواحد ثمان دولارات عام ١٩٩٨ ، وبلغ ثلاثين دولارا عام ١٩٩٩ ، وتوالت الأحداث بعد ذلك التاريخ في عدم استقرار كثير من مناطق العالم وكذلك حرب الخليج الثالثة ، كل ذلك أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط ، مما حدى بصناع القرار السياسي الطلب إلى المنظمات والدول المنتجة للنفط زيادة الإنتاج للحد من هذا الارتفاع غير المتوقع في الأسعار ، والذي بدوره اربك الكثير من الفعاليات الاقتصادية في الدول الصناعية الكبـــرى والـــدول المستهلكة للنفط الخام ، إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في هذا الارتفاع في الأسعار .

ودولة الإمارات العربية المتحدة تسعى جاهدة من خلال سياستها البترولية إلى تحقيق الإنتاج الذي يتفق والنواحي الفنية والاقتصادية ، ويؤكد على عمليات تصنيع النفط الخام والغاز الطبيعي وهما العاملان الرئيسيان اللذان يحددان إيرادات الدولة من النفط الخام والغاز الطبيعي.

النفط الخام

المتغيرات الاقتصادية

١ . الإنتاج والناتج

تتغير كمية الإنتاج وقيمته بصورة عامة بتغير الظروف السياسية والاقتصادية الخارجية ، وكذلك التغير في العرض والطلب ، إضافة الى عامل تحديد حصص الإنتاج للدول الأعضاء في منظمة البلدان المـــصدرة للـــنفط (اوبيك) .

مقارنة كمية وقيمة الإنتاج حسب الإمارة عامي ٢٠٠٢ _ ٢٠٠٣

Quantity and of value of production according to Emirates during 2002 – 2003

(مليون برميل / مليون درهم)

M. DHS./ MB.

EMIRATE	٢٠٠٣		٢٠٠٢		الإمارة
	قيمة Value	كمية Quantity	قيمة Value	كمية Quantity	
Abu Dhabi	٩٠١٢٦	٨٦٣	٦٦٦٤٨	٧٢٧	ابوظبي
Dubai	٥٧٤٠	٥٣	٥١٣٤	٥٧	دبي
Sharjah	٣٦٤٠	٣٢	٢٧٣٤	٢٩	الشارقة
Ras Al-Kamiah	٢٢٥	٢	١٦٦	٢	راس الخيمة
Total	٩٩٧٤٢	٩٥٠	٧٤٧٢٠	٨١٥	إجمالي

بلغت كمية إنتاج الدولة من النفط الخام 815 مليون برميل عام 2002 ، بمعدل إنتاج يومي مقداره 2.23 مليون برميل ، ارتفعت إلى 950 مليون برميل عام 2003 ، بمعدل إنتاج يومي مقداره 2.6 مليـــون برميـــل . وبنسبة زيادة في الإنتاج مقدارها ١٦،٦% عن عام 2002 , وذلك للظروف التي مرت بالمنطقة وتأثير انخفاض إنتاج العراق من النفط الخام . ويتضح من الأرقام السابقة أن كمية الإنتاج زادت بنسبة ١،٨ % في عام ٢٠٠٣ . وتأتى الزيادة تلبية للطلب العالمي المتزايد على النفط الخام في عام ٢٠٠٣ وذلك للسبب الذي ذكر سابقا .

تأتى إمارة أبو ظبي بالمرتبة الأولى في الإنتاج حيث بلغت نسبة إنتاجها 90.8% من أجمالي إنتاج الدولة ، أما إمارة دبي فقد بلغت نسبة إنتاجها 6% من إجمالي الإنتاج ويظهر انه لا يوجد اكتشافات لحقـــول جديـــده سواء كانت بريه أو بحريه تزيد من احتياطي الأمارة من النفط الخام إضافة إلى محدودية الحقول المنتجة . وأما باقي النسبة 3.2% تمثل إنتاج إمارتي الشارقة وراس الخيمة وهي 3% و 0.2% على التوالي .

إما قيمة الإنتاج فترتبط بالكمية المنتجة والأسعار . وكان هذان العاملان من الأسباب التي أدت إلى زيادة إيرادات النفط حيث بلغت حوالي 99742 مليون درهم عام ٢٠٠٣ ،بينما كانت قيمة الإنتـــاج 74720 مليـــون درهم عام ٢٠٠٢ مسجلة نسبة زيادة في قيمة الإنتاج مقدارها 33.5% في عام ٢٠٠٣ ، بينما ســـجلت قيمـــة الإنتاج انخفاظاً مقداره 16% في عام ٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٠ . ويعود سبب هذه الزيادة إلى ارتفـــاع أســـعار النفط وزيادة الإنتاج عام ٢٠٠٣ .

القيمة المضافة حسب الأمارة

Value Added According to Emirate During 2002 - 2003

مليون درهم

Million Dhs

EMIRATE	٢٠٠٣	٢٠٠٢	الإمارة
Abu Dhabi	٨٤٣٠٣	٦٣٨٧٩	أبو ظبي
Dubai	٥٣٩٠	٥٠٤٧	دبي
Sharjah	٣٤٦٣	٣٠٣٩	الشارقة
Ras Al-Kamiah	٢١٨	١٨١	راس الخيمة
Total	٩٣٣٨٥	٧٢١٤٦	إجمالي

بلغ الناتج المتولد (القيمة المضافة) من قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي المبـــاع مباشـــرة إلـــى المـــصانع 72146 مليون درهم في عام ارتفع إلى 93385 مليون درهم عام ٢٠٠٣ محققا زيادة مقـــدارها 29.4% عـــن عام ٢٠٠٢ . وهي قريبة من نسبة الزيادة في قيمة الإنتاج ، ومعلوم أن القيمة المضافة مرتبطة بقيمة الإنتاج وتتناسب طردياً معها . وبالتالي هذه الزيادة تؤدي إلى وفرة في الإيرادات تحسن من أداء الاقتـــصاد الـــوطني بجميع قطاعاته .

٢ . الصادرات :

صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي ونسبتها من إجمالي الصادرات السلعية للدولة
Exports Of Crude Oil And Natural Gas And Their Percentage Of Total Commodity Export During 2002 - 2003

MillionDhs مليون درهم

	%	٢٠٠٣	%	٢٠٠٢	
Crude Oil	٣٣،٦	٨١٢١٧	٣٢،٥	٦٢٢٤٠	النفط الخام
Total Commodity Export	١٠٠	٢٤١٧٨٤	١٠٠	١٩١٥٧١	إجمالي الصادرات السلعية للدولة

تعتبر إيرادات صادرات الدولة من النفط الخام موردا رئيسيا لمواردها المالية ، وتلعب دورا بارزا في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية ومتطلباتها . وتمثل قيمة الصادرات النفطية نسبة كبيرة من إجمالي صادرات الدولة ، حيث بلغت عام ٢٠٠٣ ، 33.6%، بينما كانت 32.5% عام٢٠٠٢ .

بلغت قيمة الصادرات النفطية 62240 مليون درهم عام ٢٠٠٢ ، وارتفعت الى 81217 مليون درهم عام ٢٠٠٣ محققة زيادة قدرها 30.5% عن قيمة صادرات عام ٢٠٠٢ . ويعود ارتفاع الصادرات إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج ، وان زيادة الإنتاج كانت تلبية لارتفاع الطلب على النفط الخام عالميا بسبب الحرب على العراق وتوقف صادراته من النفط . علما بان إجمالي صادرات الدولة في عامي ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ كانت 191571 مليون درهم و241784 مليون درهم على التوالي .

٣ .تكون راس المال :

في نهاية عقد الستينات وعقد السبعينات من القرن الماضي تم تنفيذ استثمارات كبيرة في مشاريع ألبنى التحتية لقطاع النفط الخام ، سواء كانت هذه المشاريع لإنتاج النفط الخام أو لمشاريع متعلقة بصناعة النفط الخام مثل صناعات التكرير والأسمدة الآزوتية وبالتالي فان مثل هذه المشاريع ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة للاستثمارات كانت الدولة بحاجة ماسة لها .

ولقد شهدت الدولة إنجازات هامة في قطاع النفط الخام كان أثرها واضحا وكبيرا على مجمل القطاعات والأنشطة الأخرى في الدولة ، ولازال النفط له الأثر الكبير على إدارة حركة التنمية الاقتصادية .

الاستثمارات في قطاع النفط الخام حسب النوع والإمارة

٢٠٠٢ _ ٢٠٠٣

In vestment in Crude Oil Sector According To Type Of investment and Emirate During 2002 - 2003

Million Dhs. مليون درهم

Year / السنة	٢٠٠٣			٢٠٠٢		
EMIRATE / الإمارة	جملة Total	أخرى Other	تشييد Construction	جملة Total	أخرى Other	تشييد Construction
Abu Dhabi / ابوظبي	٦٤٠٠	٤٤٦٩	١٩٣١	٦٠١٥	٤٠٦٥	١٩٥٠
Dubai / دبي	٩٤٠	٥٢٦	٤١٤	١٣١٠	٨٩٢	٤١٨
Sharjah / الشارقة	٤٦٠	٢٩٤	١٦٦	٥٦٨	٣٩٨	١٧٠
Ras Al-Kamiah / راس الخيمة	٤٥	٣٢	١٣	٣٢	٢٠	١٢
Total / أجمالي	٧٨٤٥	٥٣٢١	٢٥٢٤	٧٩٢٥	٥٣٧٥	٢٥٥٠

إن الأنفاق الاستثماري في إمارة أبو ظبي في ازدياد مستمر وذلك لان بعض الحقول تحقن بالمياه لاستمرار إنتاج النفط بالوتيرة المطلوبة إلى جانب ارتفاع كلفة حفر آبار لإنتاج النفط من البحر . ولكن التكنولوجيا الحديثة المستخدمة لاستكشاف الحقول البحرية الجديدة وتطوير الحقول القديمة قد تقدمت كثيرا مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج وهذا العامل شجع على زيادة الإنتاج من الحقول البحرية بكمية اكبر مما كانت عليه في السابق حيث كان اكثر الإنتاج يتم من الحقول البرية . إما في إمارتي دبي والشارقة فان الاستثمارات النفطية تمثلت في المحافظة على المنشآت النفطية وصيانتها وحفر آبار جديدة ، وهذا لا يتطلب استثمارات كبيرة خاصة وان كمية الإنتاج في أمارة دبي قلت في عام ٢٠٠٣ عن عام ٢٠٠٢ ، إما إمارة الشارقة فقد زاد إنتاجها بنسبة قليلة جدا لنفس الفترة .

قدرت جملة الاستثمارات في قطاع النفط الخام بحوالي ٧٨٤٥ مليون درهم عام ٢٠٠٣ ، وبنسبة نمو سالبة قدرها ١% عن استثمارات عام ٢٠٠٢ والبالغة ٧٩٢٥ مليون درهم . وهذه النسبة السالبة في الاستثمارات أتت نتيجة لتدني استثمارات إمارتي دبي والشارقة في عام ٢٠٠٣ . وقد مثلت الاستثمارات في قطاع النفط الخام ما نسبته ١٣،١% و ١٢،٤% عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على التوالي من إجمالي استثمارات الدولة والتي بلغت حوالي ٦٠٥٥٢ مليون درهم و ٦٣٠٧٠ مليون درهم عام ٢٠٠٣ . وقد بلغت استثمارات إمارة أبو ظبي ما نسبته ٧٥،٩% و ٨١،٦% من جملة استثمارات قطاع النفط الخام عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على التوالي.

٤. العمالة والأجور :

كانت ولا تزال سياسة الدولة هي توطين العمالة كلما أمكن ذلك وهي من الأولويات الضرورية تجنبا لما تسببه كثرة العمالة الأجنبية في الدولة من مشاكل ، وقد بدأت عملية التوطين في قطاع الصناعات الاستخراجية منذ الثمانينات من القرن الماضي نظرا لأهمية هذا القطاع ، وتمشيا مع هذه الخطوة فقد بادرت شركة أدنوك والشركات العاملة الأخرى بتطوير القوى العاملة من مواطنين ورفع مستواها الفني والعلمي وكفاءتها العلمية وتأهيلهم لإدارة وتشغيل المشاريع الصناعية الكبرى عن طريق برامج تدريبية متخصصة داخل البلاد وخارجها وإنشاء معهد متخصص للبترول وكذلك إرسال بعثات للدراسة في الخارج . وبالرغم من عدم توفر بيانات دقيقة عن نسبة عدد العاملين المواطنين في قطاع النفط الخام ، فمن المؤكد أن نسبتهم تزداد سنة بعد أخرى ، بعد إكمال المبعوثون دراستهم في الخارج والعودة إلى الدولة لاستلام المناصب القيادية في هذا القطاع .

الصناعات الاستخراجية الأخرى

تبين من نتائج المسوحات السابقة أن الدولة تزخر بالمعادن ، وان قسما منها يمكن استغلاله تجاريا . وقد دخلت هذه المعادن بصورة واضحة مجالات كثيرة إنتاجا كان أو استهلاكا ، مما وجعل التفكير يتجه الى استغلال هذه المعادن لإضافة دخل جديد للدولة . فقد أقيمت مصانع ومواقع عمل لاستغلال هذه الثروة وتنميتها ، إلا ان هناك نقصا واضحا في البيانات المتوفرة حاليا عن كمية وحجم المعادن الموجودة على سطح الأرض وفي باطنها نظرا لغياب التنقيب والمسوحات التي يجب تنفيذها لمعرفة مدى إمكانية إنتاج هذه المعادن تجاريا . وتشير البيانات الى وجود معدن النحاس والمنغنيز والجبس وأكسيد الحديد ومعادن اخرى كثيرة ، مما شجع التركيز على استغلال هذه المعادن وذلك بتحفيز الاستثمار في هذا المجال وتنمية القطاع الخاص للاضطلاع بمسئوليته ، خاصة وان الاستثمار هنا لا يتطلب مبالغ كبيرة كالتي تستثمر في القطاعات الأخرى .

المتغيرات الاقتصادية

١. الإنتاج والناتج :

بلغت قيمة الإنتاج حوالي ١١٠٧ مليون درهم عام ٢٠٠٣ ، بينما كانت ١٠٣٨ مليون درهم عام ٢٠٠٢ محققة نسبة زيادة في قيمة الإنتاج مقدارها ٦،٦% ، وسبب الزيادة هذه ترجع الى استمرار نشاط قطاع التشييد والبناء والتوسع والتطوير القائم في المشاريع التي تنتج مواد البناء .

أما القيمة المضافة فتقدر بحوالي ٧٦٥ مليون درهم عام ٢٠٠٣ مقابل ٧٢٥ مليون درهم عام ٢٠٠٢ محققة نسبة زيادة في القيمة المضافة مقدارها ٥،٥ % . أما الاستثمارات فقد بلغت حوالي ٢٠٦ مليون درهم عام ٢٠٠٣ ، مقابل ١٨٦ مليون درهم عام ٢٠٠٢ ، محققة نسبة زيادة مقدارها ١٠،٨% وهي نسبة تدل على أن قطاع البناء والتشييد مستمر في إنجازاته في الدولة . وبالتالي فان إقامة المشاريع التي تنتج

مواد البناء هي مشاريع مجزية والطلب عليها يتزايد سواء كان الطلب داخليا أو التصدير للأسواق الخارجيـــة ، علما بان القطاع يستوعب المزيد من الاستثمارات .

المتغيرات الاقتصادية للصناعات الاستخراجية الأخرى

Economic Valuables For Other Mining and Quarrying Industries During 2002 - 2003

Million Dhs مليون درهم

Variables	نسبة النمو % Rate of Gronth	٢٠٠٣	٢٠٠٢	المتغيرات
Production	٦،٦	١١٠٧	١٠٢٣	قيمة الإنتاج
Value Added	٥،٥	٧٦٥	٧٢٥	القيمة المضافة
investment	١٠،٨	٢٠٦	١٨٦	الاستثمارات